



محضر الاجتماع العشرين
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

07/05 سبتمبر 2022

محضر الاجتماع العشرين
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
عن بعد 05-07 سبتمبر 2022

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها العشرين عن بعد من 05 إلى 07 سبتمبر 2022 بناء على دعوة موجهة من معالي الأمين العام للمنظمة، بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

الاسم	الصفة
ديوان المحاسبة بدولة قطر	
السيدة / فاطمة حسن السليبي	رئيس اللجنة
محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية	
السيدة/ بسمة غالي حرم النحالي	نائب رئيس اللجنة
الأمانة العامة	
السيد / سامي النويصر	مقرر اللجنة
ديوان المحاسبة بدولة قطر	
السيدة / سلمى عبد الحكيم الصيعري	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	
السيد / حسن دندشله	عضو
السيد / محمد شخاترة	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	
السيد / علي محمد غلوم	عضو
السيدة/ نهى عبد الرزاق القلاف	عضو
السيدة /ندي محمد الحزمي	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	
السيد / مولاي ادريس عزيز	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	
السيد/ شحادة أحمد محمد شحادة	عضو
السيد/ حذيفة بشارت	عضو
الجهاز المركزي للمحاسبات -جمهورية مصر العربية	
محاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس	عضو

الاسم	الصفة
محاسب/ علي محمد حسين دويدار	عضو
محاسب/ هاني حافظ محمد	عضو
محاسبة/ أمل علي عبد المجيد	عضو
محاسبة/ زينب أحمد عطية علي الشيشي	عضو
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	
السيد / يحيى بن أحمد بن سعيد المحروقي	عضو
الأمانة العامة	
السيد / منجي الحمامي	عضو

وحضر الاجتماع في البنود التي تخصهم السيد فوزي خليلي والسيدة نبيلة معاشو من مجلس المحاسبة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية بخصوص دليل تقييم السياسات العمومية. وافتتحت الاجتماع السيدة فاطمة حسن السليبي رئيسة اللجنة ورحبت بأعضائها وذكرت بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها المنظمة استعدادا للمخطط الاستراتيجي القادم للفترة 2023-2028 شاكرة كل أعضاء اللجنة على المجهودات التي بذلها لإنجاح أعمال اللجنة. كما قدمت اللجنة تهانها إلى السيد علي محمد حسين دويدار بمناسبة مناقشة رسالة الدكتوراه متمنين له مزيد التوفيق.

البند الأول: المصادقة على جدول الأعمال.

استعرضت رئيسة اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال موضحة بأن البند المتعلق بما يستجد من أعمال يتضمن النظر في استكمال النشاط المتعلق بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية للإنتوساي في إطار أعمال الترجمة.

كما أشارت رئيسة اللجنة إلى ضرورة مراعاة التناسق بين بعض البنود، وبعد النقاش تم الاتفاق على تعديل ترتيب بنود الأعمال للأخذ بعين الاعتبار التناسق والترابط بين مختلف المواضيع وتمت المصادقة على جدول أعمال اللجنة وفقا لما يلي:

- (1) إقرار جدول الاعمال،
- (2) النظر في استكمال قائمة المختصين في مجال ضمان الجودة،
- (3) النظر في إعداد مذكرة تتناول آليات وطرق تقديم الخدمات الاستشارية،
- (4) النظر في تحديث دليل ضمان الجودة،

- 5) النظر في استكمال بقية مراحل اعداد دليل تقييم السياسات العمومية،
- 6) النظر في بقية مراحل استكمال اعداد دليل توثيق العمل الرقابي،
- 7) النظر في الملاحظات الواردة بشأن المسودة الأولية لدليل مراجعة الجودة من طرف النظير،
- 8) النظر في تقرير اللقاء التدريبي المنفذ من قبل المنظمة خلال الثلث الأول من سنة 2022 حول "دليل الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية"
- 9) النظر فيما تم إنجازه من الخطة التشغيلية لسنة 2022،
- 10) النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط،
- 11) إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2023،
- 12) النظر في تقرير ممثل المنظمة في لجنة المعايير للإنتوساي،
- 13) ما يستجد من أعمال،
- 14) تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم

البند الثاني: النظر في استكمال قائمة المختصين في مجال ضمان الجودة

في إطار تنفيذ الأولوية الفرعية 3-4 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة" فقد أعدت لجنة المعايير مصفوفة بيانات المختصين في ميدان ضمان الجودة وتم المصادقة عليها من قبل المجلس التنفيذي بموجب قراره رقم 2021/314 م.ت (62) وتم تكليف الأمانة العامة بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للإجابة عليها وتحويل هذه الإجابات إلى الفريق المكلف لمعالجتها وإعداد تقرير في ذلك يعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه

القادم. وقد عممت الأمانة العامة المصفوفة على الأجهزة الأعضاء وتلقت ردودا من الأجهزة الأعضاء في كل من قطر ومصر والأردن والبحرين والعراق والكويت وفلسطين وتونس وأحالتها إلى الفريق المكلف لدراستها واقتراح ما يراه مناسبا في شأنها. وعملا بتوصيات اللجنة في اجتماعها الثامن عشر تم تذكير الأجهزة الأعضاء التي لم تتول الإجابة على المراسلات السابقة في إطار استكمال قاعدة بيانات خبراء ضمان الجودة واستكمال المصفوفة وتلقت الأمانة العامة بيانات مختصين من كل من مصر والسودان وعمان وموريتانيا. وقام فريق العمل المكلف بالأولوية 3.4 بإعداد التقرير المرفق (المرفق رقم 1) يتضمن بيانات (30) متخصص في ميدان ضمان الجودة من (11) جهاز رقابي.

وبعد التداول والنقاش توصي اللجنة بما يلي:

- عدم تحديد عدد أقصى بخصوص مختصي ضمان الجودة لكل جهاز،
- عرض القائمة الإضافية من الخبراء على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها،
- تحديد مدة العضوية بقائمة خبراء ضمان الجودة لدى المنظمة بثلاث سنوات،
- تحديد اللجنة لمعايير الترشيح في اجتماعاتها اللاحقة واعتمادها عند عملية التحديث.

البند الثالث: النظر في إعداد مذكرة تتناول آليات وطرق تقديم الخدمات الاستشارية

في إطار تنفيذ الأولوية الفرعية 3-4 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة" وعملا بتوصيات اللجنة في اجتماعها الثامن عشر المتمثلة في ضرورة اقتراح آليات تتناول سبل وطرق تقديم الخدمات الاستشارية تم إعداد مذكرة من قبل فريق العمل (المرفق رقم 2) وتعميمها على الأجهزة أعضاء اللجنة وتم التوصل بمقترحات من الأجهزة بقطر والعراق والكويت وعمان ومصر.

وبعد التداول والنقاش ضمننت اللجنة آرائها بالمرفق رقم 3 وأوصت بإتمام تحديث مذكرة المفاهيم من قبل فريق العمل المكلف في غضون أسبوعين طبق لما تم الاتفاق عليه من قبل اللجنة وعرض مذكرة المفاهيم على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتمادها (مرفق رقم 4).

البند الرابع: النظر في تحديث دليل ضمان الجودة.

أوصت اللجنة في اجتماعها الثامن عشر بتحديث دليل ضمان الجودة من قبل الفريق المكلف بتنفيذ أنشطة الأولوية الفرعية 4.3 "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة".

وحيث تبين أن الدليل لم يتطرق إلى رقابة الالتزام فقد اقترح الجهازان المكلفان إعداد هذا الجانب من الدليل وتعديل الأجل المطلوبة للإنجاز إلى غاية شهر ديسمبر 2022.

وبعد التداول والنقاش بخصوص مواصلة تنفيذ تحديث دليل ضمان الجودة قررت اللجنة مواصلة هذا النشاط طبقا للتوزيع الموالي:

- الجهاز المصري: التحديث على مستوى الرقابة المالية
 - الجهاز التونسي والجهاز الفلسطيني: إعداد الجانب المتعلق برقابة الالتزام
 - الجهاز الأردني والجهاز العماني: التحديث على مستوى رقابة الأداء
- كما أوصت اللجنة بتمرير الملاحظات الواردة بخصوص كل جزء للفريق المكلف بالتحديث حتى يتولى التعليق على هذه الملاحظات ويتم النظر فيها خلال الاجتماع القادم للجنة.
- وتدارست اللجنة بإمكانية تحديث الدليل التطبيقي لمراجعة ضمان الجودة للفريق الإقليمي.

البند الخامس: النظر في مسودة دليل تقييم السياسات العمومية.

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم 314/2021 م.ت (62) التوصية المتعلقة بدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تقييم السياسات العمومية، وخاصة التوصية بضرورة صياغة أدلة منهجية لتقييم السياسات العمومية، وبقترح الأمانة العامة بتكليف مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية بإعداد دليل ارشادي لتقييم السياسات العمومية بالتنسيق مع ممثل هذه اللجنة السيد مولاي إدريس عزيز ممثل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية. وعملا بقرار المجلس رقم 329/2022 م.ت (63)، الذي اعتمد فيه النسخة الأولى من الدليل وأذن باستكمال مسار ضمان جودة الدليل، تم تعميم النسخة الثانية من الدليل (مرفق رقم 5) على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة لإبداء ملاحظاتهم وفقا لإجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية.

وتلقت الأمانة العامة ردودا من الأجهزة الأعضاء في كل من مصر وقطر والبحرين وسوريا والكويت والعراق بعدم وجود ملاحظات وموافقتها على الدليل في نسخته المعممة. في حين تقدم الجهازان الرقائبان بكل من سلطنة عمان ودولة فلسطين بملاحظات تم تحويلها لمجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الذي أعد في شأنها التعقيب المضمن بالمرفق رقم 6.

وبعد التداول والنقاش بخصوص مختلف المقترحات ضمنت اللجنة موقفها بالمرفق رقم 7 وأوصت بما يلي:

- استكمال إعداد الدليل من قبل الجهاز الجزائري طبقا لما تم الاتفاق عليه بالاجتماع.
- عرض الدليل في نسخته النهائية على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه ونشره.

البند السادس: النظر في مسودة دليل توثيق العمل الرقابي

تنفيذا لتوصيات المجلس التنفيذي اعتمدت اللجنة، في إطار خطتها الثلاثية 2020-2022، إعداد مشروع دليل توثيق العمل الرقابي ضمن مشاريعها الهادفة لتحقيق الأولوية الفرعية 2.4 من المخطط الاستراتيجي للمنظمة "مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير". وقد تم إعداد مذكرة مفاهيم للمشروع اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه 62 الذي عقد بالدوحة خلال يومي 5 و 6 يوليو 2021. وتبعاً لذلك انطلق الفريق المكلف، الذي يترأسه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية والمتكون من عضوية كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للمحسابات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، في أعماله وأعدّ النسخة الأولى من دليل توثيق العمل الرقابي. وأوصت اللجنة في اجتماعها الثامن عشر بعرض الدليل على المجلس التنفيذي لاعتماد نسخته الأولى والاذن بتعميمها على الأجهزة لإبداء آرائهم فيها. وعملا بقراره رقم 2022/329 م.ت (63) عممت الأمانة العامة الدليل (مرفق عدد 8) على الأجهزة

الأعضاء بالمنظمة وتلقت ردوداً من الأجهزة الأعضاء بكل من مصر وسلطنة عمان التي لم تبد أي ملاحظات ووافقت على التقرير في نسخته المعممة، كما تقدمت الأجهزة في كل من السودان والكويت والجزائر بملاحظات تم تحويلها للفريق الذي أعدّ في شأنها التعقيب. وبعد النقاش بخصوص مختلف الملاحظات ضمنت اللجنة رأيها بالمرفق رقم 9.

وتوصي اللجنة بعرض الدليل، في نسخته النهائية بعد إضافة التعديلات المتفق عليها، على المجلس التنفيذي لاعتماده ونشره وتعميم جدول التعقيب على الأجهزة الأعضاء.

البند السابع: النظر في الملاحظات الواردة بشأن المسودة الأولية لدليل مراجعة الجودة من طرف النظير
في إطار تنفيذ مشاريع الأولوية الفرعية (4.3) "مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات ضمان الجودة" توصلت الأمانة العامة بتاريخ 02 أغسطس 2022 بالمسودة الأولية لدليل مراجعة الجودة من طرف النظير (المرفق رقم 10) وتم بتاريخ 03 أغسطس 2022 تعميمها على مختلف الأجهزة أعضاء اللجنة. وتلقت الأمانة العامة ملاحظات من الأجهزة الأعضاء بكل من الكويت وقطر والعراق ومصر وعمان. وتمت إحالتها على الفريق المكلف بإعداد الدليل من أجل التعقيب عليها.

وبعد التداول والنقاش بخصوص مختلف الملاحظات والتعقيب الوارد في شأنها ضمنت اللجنة رأيها بخصوص مختلف النقاط بالمرفق رقم 11 وأوصت بتحيين الدليل طبقاً لرأي اللجنة وعرضه على المجلس التنفيذي لاعتماده في نسخته الأولى والإذن باستكمال إصداره طبقاً لمسار الجودة الخاص بإصدارات المنظمة.

البند الثامن: النظر في تقرير اللقاء التدريبي المنفذ من قبل المنظمة خلال الثلث الأول من سنة 2022 حول "دليل الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية"

في إطار حرص المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على دعم مهنية الأجهزة وتطوير الأدلة في مجالات الرقابة على الأداء والرقابة المالية ورقابة الالتزام، اعتمد المجلس التنفيذي في نهاية سنة 2020 دليل الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية المعد من قبل المنظمة والخطة الثلاثية 2020-2022 للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية التي تضمنت برمجة تنظيم ورشة تدريبية عن بعد بخصوص هذا الدليل وتنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية للوحدات الاقتصادية وفقا للدليل. وقد تم تنفيذ هذه الورشة خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 10 مارس ومن 14 إلى 16 مارس 2022. وحضر الورشة 23 مشارك من 09 أجهزة أعضاء. وتم تسيير هذا اللقاء من قبل السيدة بسمة غالي وأمن المادة العلمية الأستاذ علاء الدين عبد الرحمن عباس والأستاذ محمد جمعة من الجهاز المركزي للمحاسبات وقامت الأستاذة سمر دويكات من الجهاز الفلسطيني بتأمين التسيير الإلكتروني للدورة.

وتم إعداد التقرير (مرفق عدد 12) وعرضه على أعضاء اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه. وبعد التداول والنقاش اعتمدت اللجنة التوصيات التالية المنبثقة عن اللقاء بعد إدخال التعديلات التي رأتها مناسبة في شأنها وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي.

- تعزيز الدليل بحالات عملية خاصة في الجانب الرقابي الذي يعتمد على الأسس الإحصائية والرياضية لاسيما في المناهج المعتمدة على المخاطر وأساليب التحليل المالي المتطورة التي أشار لها الدليل (الأهمية النسبية، معامل الثقة، اختيار عينات التدقيق وقواعدها وطرقها، تأكيدات التدقيق ...) وكل ما تعلق بالفحص المحدود للقوائم وفحص الموازنات وفحص الإقرارات الضريبية، بالإضافة إلى الحالات الصعبة التي يتعرض لها المراجع في إبداء الرأي في تقرير الرقابة؛
- التركيز على مجال التوثيق في العمل الرقابي باعتباره نقطة أساسية للعمل الرقابي قبل وأثناء تنفيذ المهمة الرقابية وأثناء إعداد التقرير والمتابعة؛
- إعادة الورشة التدريبية حضوريا وزيادة مدتها لترسيخ الرقابة المالية ضمن معارف منتسبي الأجهزة العليا للرقابة نظريا وعمليا؛
- اقتراح رقابة النظيرين الأجهزة المشاركة في الرقابة المالية لمهمات فعلية بهدف رقابة جودة العمل الرقابي ومدى التزام الفرق الرقابية باعتماد الدليل الصادر عن الأربوساي؛

- نقل المعارف والمعلومات المتحصل عليها من طرف المشاركين في الورشة التدريبية إلى بقية منتسبي الأجهزة العليا للرقابة.
وتوصي اللجنة بعرض هذه التوصيات على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند التاسع: النظر فيما تم إنجازه من الخطة التشغيلية لسنة 2022

في إطار إحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة بالخطط التشغيلية للجنة تم تشكيل فرق العمل التالية وتحديد مهامها:

01. فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الأولى (مساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير): برئاسة محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية وعضوية ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة في دولة قطر.

02. فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثانية (مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير): برئاسة المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وعضوية كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

03. فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثالثة (مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء اليات ضمان الجودة): برئاسة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وعضوية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وديوان الرقابة المالية الاتحادي بدولة العراق.

وانتهت اللجنة في اجتماعها الثامن عشر إلى إعداد خطط تشغيلية لسنة 2022 بخصوص مختلف الأولويات الفرعية (المرفق رقم 13) وقدم رؤساء الفرق المعنية لمحة عن مدى التقدم في الأعمال لسنة 2022 تم تضمينها بالمرفق رقم 14 وتم الاتفاق على ترحيل المشاريع التالي بيانها إلى الفترة الممتدة من سنة 2023-2025:

- مراجعة ترجمة دليل الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي بالنسبة لرقابة الأداء،
- تنظيم ورشة تدريبية بخصوص دليل رقابة الالتزام بالتنسيق مع لجنة تنمية القدرات،
- التعاون بخصوص ضبط إجراءات مراجعة أعمال الترجمة بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية للإنتوساي،

• تدريب كوادر على ممارسة مراجعة النظر،

وقد أشارت اللجنة إلى أن ترحيل هذه المشاريع كان لأسباب خارجة عن نطاق اللجنة.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج انجاز الخطة التشغيلية لعام 2022 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند العاشر: النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط.

في إطار منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028، تم عقد اجتماع تشاوري خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 مارس/أذار 2022، بمدينة الرياض، ضم الإدارة العليا للأجهزة الأعضاء ورؤساء لجان المنظمة وأعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي وممثل الاي دي أي وذلك لتقديم ومناقشة نتائج تحليل الاستبانات الداخلية والخارجية والمحاورات مع أصحاب المصلحة وأعدت رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة تقريراً (مرفق عدد 15) ضمنته نتائج مشاركتها في هذا الاجتماع وتم عرضه على أعضاء اللجنة. وجاء فيه أنه في إطار تواصل التنسيق بين لجنة المخطط الاستراتيجي ورئاسة اللجنة تم اقتراح جملة من المشاريع التي يمكن تنفيذها لتحقيق الأهداف التي تندرج ضمن مهام اللجنة وبعد التداول والنقاش أوصت اللجنة باعتماد التقرير كما ورد وعرضه على المجلس التنفيذي.

وحيث نصت المادة الثامنة من اللائحة التنظيمية للجنة على أن تعد اللجنة خطة العمل لثلاث سنوات ونظراً لانتهاج الخطة الثلاثية الأخيرة، التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الرابع عشر، في سنة 2022، عرض ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية مقترحاً لخطة العمل للفترة 2023-2025،

وبعد النقاش اعتمدت اللجنة مقترح خطة العمل للفترة 2023-2025 بعد إدخال التعديلات التي رأتها مناسبة في شأنها وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي لإقرارها. (مرفق رقم 16)

البند الحادي عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2023

نصت المادة الثامنة من اللائحة التنظيمية للجنة على أنه يجب أن يتضمن جدول أعمال اللجنة في اجتماعها السنوي "حصر البرنامج السنوي لعمل اللجنة". كما أنه في إطار الإعداد للمخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028 والذي ستصادق عليه الجمعية العامة للمنظمة خلال اجتماعها الرابع عشر الذي سيعقد خلال شهر أكتوبر 2022 شاركت اللجنة في أعمال ضبط عناصر هذا المخطط في الاجتماع التشاوري الذي عقد في الرياض خلال شهر مارس 2022 وتقدمت بعدة مشاريع إضافة الى مواصلة تنفيذ

برامج المخطط الحالي والتي تم تضمين جزء منها بخطة اللجنة للفترة 2023-2025. وعملا بتوصيات المجلس التنفيذي في اجتماعه 63 خاصة القرار رقم 2022/331 (م.ت 63) وبتكليف من اللجنة أعدت ممثلة محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية مسودة الخطة التشغيلية لسنة 2023. وبعد النقاش اعتمدت اللجنة مقترح الخطة التشغيلية لعام 2023 بعد إدخال التعديلات التي رأتها مناسبة في شأنها وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي لإقرارها. (مرفق رقم 17)

البند الثاني عشر: النظر في تقرير ممثل المنظمة في لجنة المعايير للإنتوساي

عملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 299/2020 م.ت (61) والذي نص على أن يقوم ممثل المنظمة في لجنة المعايير للإنتوساي بتزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الإشرافية للجنة المعايير للإنتوساي، خاطبت الأمانة العامة بتاريخ 5 يوليو 2022 ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين في خصوص هذا الموضوع وقد أفاد بما يلي:

"لم تعقد اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية الانتوساي (PSC-SC) خلال سنة 2022 سوى اجتماع تحضيرى تم عقده عن بعد ولمدة ساعتين بتاريخ 28 يونيو 2022، في حين سيكون الاجتماع القادم بالحضور الفعلي وسيعقد بتاريخ 26 و 27 سبتمبر 2022، وعليه لا يوجد حتى الآن ما يستدعي إعداد تقرير موجز بشأنه، حيث سيتم إعداد التقرير الموجز بعد الاجتماع القادم متضمناً قرارات اللجنة ومستجدات عملها وتزويدهم به على النحو المعمول به مسبقاً". وأوصت اللجنة بالتنسيق مع الجهاز البحري إثر انعقاد اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية الانتوساي ليتم تزويد اللجنة بالتقرير على النحو المعمول به سلفاً.

البند الثالث عشر: ما يستجد من اعمال

تضمن هذا البند النظر في:

- النظر في مسودة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في الجانب المتعلق بلجنة المعايير
- استكمال النشاط المتعلق بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية للإنتوساي في إطار أعمال الترجمة
- النظر في التوصيات المنبثقة عن اللقاء المتعلق بالرقابة على الاستثمارات العامة الذي تم تنظيمه بالأردن.

1. النظر في مسودة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في الجانب المتعلق بلجنة المعايير

قدمت رئيسة اللجنة الأولوية الرئيسية والأولويات الفرعية الخاصة بلجنة المعايير للفترة 2023-2028 وبعد التداول بخصوص مختلف الأولويات الفرعية والمشاريع المقترحة والمؤشرات تولت اللجنة إدخال تعديلات تم

تضمينها بالمرفق رقم 18. وقد حضرت رئيسة اللجنة اجتماعا تشاوريا قدمت فيه أولويات اللجنة ومشاريعها المقترحة انتهى إلى إعداد مسودة للمخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028 (مرفق رقم 19)

2. استكمال النشاط المتعلق بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية للإنتوساي في إطار أعمال الترجمة

قدمت السيدة بسمة بن غالي المذكرة المتعلقة بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية للإنتوساي في إطار أعمال الترجمة.

وبعد النقاش أوصت اللجنة بالاستجابة إلى طلب الجهاز الأردني ومنحه إلى غاية يوم الإثنين 12 سبتمبر لتقديم ملاحظته للسيدة بسمة بن غالي. كما أوصت اللجنة بتعديل المذكرة على ضوء الملاحظات التي تقدم بها السيد المشرف العام/ الأستاذ منجي الحمامي خاصة فيما يتعلق بالإطار العام لهذا النشاط وحجم وطبيعة العمل المطلوبة بحصره في مراجعة الترجمة.

وتوصي اللجنة بعرض مذكرة المفاهيم بعد تعديلها على المجلس التنفيذي لاعتمادها. (المرفق رقم 20)

3. -النظر في التوصيات المنبثقة عن اللقاء المتعلق بالرقابة على الاستثمارات العامة الذي تم تنظيمه بالأردن.

بعد عرض التوصيات المضمنة ب(المرفق رقم 21) المنبثقة عن اللقاء التدريبي المتعلق بالرقابة على الاستثمارات العامة والتداول في شأنها أوصت اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند الرابع عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة.

عملا بأحكام لائحتها التنظيمية قررت اللجنة أن يتم تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم بالتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر إلى رئيس اللجنة ونائبة الرئيس التي شكرت أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة.



رئيسة اللجنة

السيدة / فاطمة حسن السليطي



مقرر اللجنة

الأستاذ/سامي النويصر